



آليات معالجة التضخم: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي

Mechanisms for Addressing Inflation: A Comparative Study between Islamic and Capitalist Economies

محمد الرياض: باحث بسلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.

*Mohammed El-Riyad: PhD researcher, Sidi Mohamed Ben
Abdellah University, Morocco.*

Mohammed.erryad@usmba.ac.ma

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التضخم كظاهرة اقتصادية تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الاقتصاديات المحلية والعالمية. تستعرض الدراسة مختلف النظريات الاقتصادية التي تناولت أسباب التضخم وتفاعلاته مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى الحلول التي اقترحها علماء الاقتصاد لمكافحته. كما تقدم الدراسة وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي حول ظاهرة التضخم، مع التركيز على الحلول المقدمة لمعالجة التضخم في إطار الاقتصاد الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: آليات، التضخم، اقتصاد، رأسمالي، إسلامي.

Abstract

This study aims to shed light on inflation as an economic phenomenon that significantly impacts both local and global economies. It reviews various economic theories that have addressed the causes of inflation and its interactions with other economic variables, as well as the solutions proposed by economists to combat it. Additionally, the study presents the perspective of Islamic economic thought on the phenomenon of inflation, with a focus on the solutions offered to address inflation within the framework of the Islamic economy.

Keywords: Mechanisms, Inflation, Economy, Capitalist, Islamic.

المقدمة

عرف العالم تطورات اقتصادية هامة عبر التاريخ، مما أدى إلى نشوء العديد من الظواهر المرتبطة بتفاعلات العناصر الاقتصادية. من أبرز هذه الظواهر ظاهرة التضخم، التي يمكن وصفها بشكل عام على أنها الارتفاع الملحوظ والمستمر في المستوى العام للأسعار، المرتبط بانخفاض قيمة النقود. إلا أن ظاهرة التضخم تتسم بتعقيد أكبر من هذا المفهوم الشامل، حيث تتعدد أسبابها وتتفاوت تأثيراتها ونتائجها.

حاول المفكرون والباحثون في مجال الاقتصاد والمعاملات المالية تفسير الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التضخم من خلال وضع نظريات اقتصادية وتقديم دراسات وأبحاث دقيقة تفسر الأسباب والتفاعلات التي تؤدي إلى الارتفاع العام للأسعار، بهدف التوصل إلى حلول واقعية قادرة على معالجة مشكلة التضخم.

تبقى الحلول التي توصلت لها المدارس الفكرية الاقتصادية نسبية باعتبار أنها لم تجد حلاً جذرياً لمشكلة التضخم، حيث تسبب تشكل الحلول المقدمة ثنائية بين التضخم والكساد فعلاج التضخم يطرح في الاقتصاد الرأسمالي إشكالية دخول الاقتصاد في حالة انكماش وصولاً إلى الركود الذي يؤدي علاجه بدوره إلى التضخم وتضل الدورة الاقتصادية تتأرجح بين التضخم والركود.

إشكالية الدراسة

قدم علماء الإسلام ومفكروه مساهمات قيمة لعلاج التضخم في إطار تصور شامل لنظام اقتصادي إسلامي تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية. في هذا الصدد سأحاول في هذه الدراسة الإجابة على

الإشكالية التالية: إلى أي حد يمكن مقارنة آليات معالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد

الرأسمالي؟

فرضيات الدراسة

تتعلق هذه الدراسة من فرضيتين:

- الاقتصاد الرأسمالي غير قادر على معالجة التضخم بشكل نهائي.
- أدوات الاقتصاد الإسلامي تساهم بشكل فعال في معالجة التضخم.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لمشكلة اقتصادية معاصرة ذات تأثير كبير على التنمية الاقتصادية للدول. تسعى الدراسة إلى تفسير أسباب التضخم ضمن إطار النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والإسلامي، بالإضافة إلى مناقشة الحلول التي يقدمها كل نظام على حدة، ثم مقارنة الحلول المقترحة من كلا النظامين.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة مفهوم التضخم وأنواعه والنظريات المتعلقة به.
- تحليل التأثيرات المحتملة للتضخم على الاقتصاد.
- مناقشة الحلول المقدمة لعلاج التضخم في كل من النظامين الاقتصاديين الإسلامي والرأسمالي.
- مقارنة الحلول التي يقدمها النظامين الاقتصاديين الإسلامي والرأسمالي.

- اقتراح مجموعة من النتائج والتوصيات في إطار البحث عن حل جذري لمشكلة التضخم.

منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستنباطي، حيث ينطلق من النظريات والأفكار المقدمة في سياق شرح وتفسير ظاهرة التضخم والحلول المقترحة للحد منها، بهدف استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات، وقد استخدمت في ذلك مجموعة من المناهج المساعدة، بما في ذلك المنهج التحليلي لتحليل النظريات والأفكار والخروج بخلاصات واستنتاجات، والمنهج المقارن للمقارنة بين الحلول المقترحة من النظامين الاقتصاديين، الإسلامي والرأسمالي.

الدراسات السابقة

آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، موسى آدم عيسى، يحاول الباحث تسليط الضوء على الأسباب التي تؤدي إلى التغيرات في قيمة الوحدة النقدية، واستعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأفراد والقطاعات نتيجة لذلك، كما يقوم بتحديد الحكم الشرعي المتعلق بذلك، ليخلص إلى كيفية السيطرة على الأسباب المؤدية لتغير قيمة النقود، ويقترح في الأخير الحلول الممكنة لعلاج الآثار المترتبة عليها.

التغيرات في قيمة النقود والآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، خليفي عيسى، يحاول الدكتور خليفي عيسى في بحثه تناول الآثار الناجمة عن تغير قيمة النقود وسبل علاجها في الاقتصاد الإسلامي. يبدأ البحث بمناقشة مفهوم النقود في النظم الاقتصادية الرأسمالية والإسلامية، ثم يتناول قضية قيمة النقود وتقلباتها وعلاقتها بمستوى الأسعار من منظورات الفكر الغربي والإسلامي. وأخيراً، يبحث البحث في الحلول المقترحة لمعالجة آثار التضخم والانكماش في الاقتصاد الإسلامي.

التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في اقتصاد إسلامي، محمد بن حسن بن سعد الفقار الزهراني، يتطرق هذا البحث إلى ظاهرة التضخم من خلال تعريفها وحصر أنواعها وآثارها في إطار الفكر الاقتصادي الوضعي، ثم ينتقل إلى تحليل أسباب التضخم من وجهة نظر الفكر الإسلامي، ليخلص في الأخير إلى السياسات الاقتصادية الشرعية الكفيلة بمكافحة التضخم.

إجراءات مواجهة التضخم في ضوء الفقه الإسلامي، فضل سليم فضل عبد الله: تناول البحث مشكلة التضخم وتأثيراتها الواسعة على جوانب الحياة المختلفة، مركّزاً على إجراءات مواجهتها من منظور الفقه الإسلامي. قسم البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة. تضمنت المقدمة أهمية الموضوع وإشكاليته والدراسات السابقة. تناول التمهيد مفهوم التضخم في الاقتصاد المعاصر والفقه الإسلامي وأنواعه. ركز المبحث الأول على أسباب التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، بينما تناول المبحث الثاني سبل مواجهته من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الوضعي، وأيضاً من منظور الفقه الإسلامي، واختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات.

محاور الدراسة

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيري
- المطلب الأول: التضخم مفهومه وأنواعه ونظرياته
- المطلب الثاني: أدوات علاج التضخم في الاقتصاد الرأسمالي
- المبحث الثاني: التضخم من منظور الاقتصاد الإسلامي
- المطلب الأول: التضخم من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي
- المطلب الثاني: حلول الاقتصاد الإسلامي لمكافحة التضخم

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيري

يُعتبر التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية المعاصرة التي تؤثر بشكل كبير في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وقد شهدت البحوث والدراسات العديدة تفاوتاً في التعامل مع هذه الظاهرة. يهدف هذا البحث إلى استعراض مفهوم التضخم، وخصائصه، وأنواعه، والنظريات المفسرة له في الفكر الاقتصادي الرأسمالي في الجزء الأول منه. وفي الجزء الثاني، سيتم مناقشة مجموعة متنوعة من الحلول المقترحة لمواجهة التضخم على المستوى النقدي والمالي.

المطلب الأول: التضخم: مفهومه وأنواعه ونظرياته

دراسة مفهوم التضخم وخصائصه وأنواعه، بالإضافة إلى النظريات التي حاولت تفسيره، تعتبر مدخلاً أساسياً لفهم هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد الحلول الواقعية التي تساهم في الحد من الآثار التي تترتب عنها.

الفرع الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

أولاً: مفهوم التضخم

يقصد بالتضخم الزيادة في النقود عن الحد الواجب لها بالنسبة للسلع والخدمات في بلد من البلاد (مهران، 2015)، كما عرف أيضاً بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار في الارتفاع (خليفة، 2011)، ومن التعاريف الأكثر شيوعاً أن التضخم يمثل الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع مستمر في الأسعار (الطويل، 2010).

نخلص إلى أن التضخم هو ظاهرة اقتصادية ناتجة عن زيادة الكتلة النقدية في البلاد بمعدل أكبر من نمو السلع والخدمات المعروضة. هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع الأسعار بشكل ملموس وانخفاض قيمة النقود. ونتيجة لذلك، ترتفع أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر، مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية، خصوصاً بالنسبة لطبقة محدودي الدخل.

ثانياً: أنواع التضخم

يمكن تصنيف أنواع التضخم وفقاً لمعايير معينة بناءً على أسبابه وخصائصه، ومن بين هذه الأنواع يمكن أن نذكر ما يلي:

أ- معيار تدخل الدولة في تحديد الأسعار

- **التضخم المكشوف:** في هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بسبب ارتفاع الطلب، مما يؤدي إلى تراجع قيمة العملة الوطنية في البلاد، ثم يلي ذلك تدخل في شكل رفع في الأجور والنفقات.

- **التضخم المكبوت:** يتميز هذا النوع بوجود قيود حكومية مباشرة الهدف منها هو السيطرة على الأسعار والتحكم فيها، ومن الآليات التي تستعمل في ذلك، التسعير الإجمالي، ونظام البطاقات، وتخصيص المواد الأولية ونظام التراخيص الحكومية، (الروبي، 2007، ص 26) ويبقى هذا النوع من التضخم مستتراً، ولا يسمح فيه للأسعار بأن ترتفع بشكل ملحوظ لأن العوامل الاقتصادية يتم التحكم فيها.

ب- معيار مصدر التضخم

- **التضخم المحلي:** وهو التضخم الناتج عن عوامل داخلية تتعلق بمجموعة من الاختلالات على المستوى الداخلي للمنظومة الاقتصادية للدولة، تكون سببا في التضخم، ولا علاقة للأحداث الدولية فيه.

- **التضخم المستورد:** ينتقل هذا النوع من التضخم من دولة لأخرى نتيجة العلاقات الاقتصادية التي تربط بين دول العالم، حيث ينعكس الارتفاع العام في الأسعار في بعض الدول خصوصا المتقدمة على أسعار السلع المصدرة للدول الأخرى وما لهذا من انعكاس على أسعار سلع محلية (مثل ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وما له من تأثير على أسعار السلع والخدمات في باقي الدول).

- **التضخم الناشئ عن جذب الطلب:** يسمى أيضاً التضخم الأصيل، يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في المعدلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار (رزق، 2010، ص 134).

ج- معيار القطاعات الاقتصادية

- **التضخم في أسواق السلع:** يرتبط التضخم السلعي بارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية، نتيجة زيادة الطلب أو انخفاض العرض، كما يمكن أن يحدث هذا النوع من التضخم أيضاً نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج أو بسبب السياسات الحكومية أي بسبب تغيرات في معدلات الضرائب والرسوم الجمركية، حيث ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية.

- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: يسمى أيضا التضخم الرأسمالي، ويرتبط هذا النوع من التضخم بزيادة أسعار الأصول الرأسمالية مثل العقارات، والأسهم، والسندات، ويحدث التضخم الرأسمالي بسبب عدة عوامل، منها: زيادة السيولة، تدفق الاستثمار الأجنبي، أو بسبب نقص في العرض أو السياسات الحكومية التي تعمل على تحفيز الاستثمار عن طريق الامتيازات الضريبية والتشريعية.

د- معيار توقع الحدوث

- تضخم متوقع: في هذا النوع من التضخم يمكن التنبؤ بنسب التضخم في المستقبل من خلال الدراسات والأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية في الدولة من خلال مجموعة من المعطيات والمؤشرات التي يتم تجميعها حول الوضعية الاقتصادية للدولة.

- تضخم غير متوقع: وهو الزيادة المفاجئة في المستوى العام للأسعار بنسبة أعلى من النسبة المتوقعة.

هـ- معيار القوة

- تضخم جامح: وهو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار، بمعدل كبير جداً، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جداً، وهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور شيئاً فشيئاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وبالتالي ردود أفعال تُنتج المزيد من التضخم، وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه (وضاح، 2009، ص 159).

- تضخم زاحف: هذا النوع من التضخم عكس التضخم الجامح، حيث تواصل معدلات التضخم فيه في الارتفاع بشكل طفيف.

تتعدد أنواع التضخم لكن جوهرها يبقى واحد وهو الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار بما يؤثر سلباً على الحالة الاقتصادية والقدرة الشرائية للوحدات الاقتصادية، يظهر الاختلاف بين أنواع التضخم من حيث شدتها وحجم تأثيرها.

الفرع الثاني: نظريات التضخم

شهد التاريخ الاقتصادي مجموعة من التطورات الهامة التي أثرت بشكل كبير على تطور الفكر الاقتصادي الذي سعى لتفسير هذه الظواهر. من أبرز هذه الظواهر التضخم، الذي حاول الاقتصاديون تفسيره من خلال عدة نظريات، يمكن تصنيفها كالتالي:

أولاً: نظرية كمية النقود (المدرسة التقليدية)

تحاول النظرية الكلاسيكية تفسير التضخم بناء على كمية النقود، حيث تعتقد أن كمية النقود ذات علاقة وطيدة بالتضخم، وأن الزيادة في كميتها هي السبب فيه، فالتضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ينتج عن الإفراط في عرض النقود الذي يولد إفراطاً في الطلب مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار، (الروبي، 2007، ص 49) وبشكل عام فإن نظرية كمية النقود تعتبر أن كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات طردية متناسبة في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تغيرات متناسبة عكسية في قيمة النقود. فنظرية كمية النقود تؤكد على علاقة دالية بين كمية عرض النقود وقيمة النقود (خليل، 1986).

توضح نظرية كمية النقود أن الزيادة في المستوى العام للأسعار تنجم عن زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. بحسب هذه النظرية، فإن قيمة النقود تتخفض بنفس النسبة التي ترتفع بها كمية النقود والأسعار. باختصار، هناك علاقة طردية بين الأسعار وكمية المعروض النقدي، بينما ترتبط قيمة النقود عكسياً بكمية النقود. تُعرض نظرية كمية النقود من خلال نموذجين:

- معادلة التبادل (إرفينغ فيشر)

يحاول إرفينغ فيشر من خلال معادلة التبادل إثبات العلاقة الارتباطية النسبية والطردية بين التغير في كمية النقود كمتغير مستقل، والتغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع، وذلك في فترة قصيرة مع بقاء العوامل الأخرى (حجم المبادلات وسرعة دوران النقود) ثابتة، وقد عبر فيشر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية (القاضي، 2014، ص 168):

$$MV = PT$$

$$P = \frac{MV}{T}$$

حيث:

- M : الكمية الكلية المعروضة من النقود. - P : المستوى العام للأسعار.

- V : سرعة دوران النقود. - T : الحجم الكلي للمبادلات.

حاول فيشر من خلال معادلة التبادل توضيح العلاقة السببية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار، حيث أن مجموع عمليات التبادل PT تساوي مجموع الكتلة النقدية MV المستخدمة في أداء هذه العمليات، بمعنى أنه إذا افترضنا أن قيمتي T و V ثابتتين فإن أي تغير في M يسبب بالضرورة تغيراً في نفس الاتجاه في P .

- معادلة الأرصد النقدية (معادلة كامبردج)

معادلة كامبردج هي صورة أخرى لنظرية كمية النقود، نسبة إلى الاقتصاديين الإنجليز الذين ساهموا في تأصيلها النظري في مطلع القرن العشرين خلال المناقشات الفكرية التي تمت في جامعة كامبردج، وهم الفرد مارشال وبيجو وروبرتسون وهايك وهوترى. والفكرة الأساسية التي تميزها عن معادلة المبادلات لإرفنج فيشر، هي إدخالها فكرة الطلب على النقود، أي حجم الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها. (رمزي، 1980، ص 41) حيث تطلب النقود حسب هذه النظرية من أجل الخدمات التي تقدمها كتوفير الأمان لحائزيها لمواجهة الظروف الطارئة وتنفيذ المعاملات الجارية (القطابري، 2011)، وبالتالي انتقل الاهتمام من البحث في قيمة النقود إلى البحث عن الرغبة في الاحتفاظ بالنقود (الأفندي، 2020)، وهذه الطريقة تقوم على أساس التأكيد على وظيفة النقود كمخزن للقيمة بدلا من وظيفتها كوسيط في عملية التبادل (خليل، 1986).

يعبر عن نظرية الأرصد النقدية وفقًا لألفريد مارشال، بالمعادلة $M = f(Y, A)$ حيث يمتلك الناس في بلد ما، على شكل عملة أو قوة شراء جاهزة، جزءًا معينًا من دخلهم المالي السنوي وجزءًا معينًا من ممتلكاتهم أو ثرواتهم. وبالتالي، فإن إجمالي المبلغ المالي الذي يطلبه الناس يرتبط وظيفيًا بدخلهم النقدي السنوي Y وبكمية ممتلكاتهم A . ومن خلال التعامل مع الطلب على النقود كدالة مستقرة للدخل النقدي والممتلكات، عبر ألفريد مارشال عن ذلك من خلال المعادلة التالية (VAISH, 2005, p 46-47):

$$M = kY + k'A$$

وإذا تجاهلنا عنصر الأصول أو الثروة، فإن الطلب على النقود سيصبح وظيفيا مرتبط بالدخل النقدي فقط فنحصل على المعادلة التالية:

$$M = KY$$

حيث أن:

- M : كمية عرض النقود (العملة + الودائع تحت الطلب).

- Y : الدخل الكلي الحقيقي.

- K : نسبة الدخل الحقيقي الذي يرغب الاحتفاظ بها في صورة نقود كقوة شرائية.

نخلص من خلال نظرية الأرصدة النقدية إلى أن المستوى العام للأسعار يتأثر بشكل مباشر بالتغير في نسبة الدخل المحتفظ به في شكل نقود سائلة أو كاحتياطي نقدي. أي أنه إذا اختار الأفراد الاحتفاظ بجزء أكبر من دخولهم في شكل نقود سائلة، فإن ذلك يقلل من سرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى تأثيرات على المستوى العام للأسعار.

وبشكل عام فإن النظريتين السابقتين تفسران التضخم على أساس الطلب على النقود إلا أنهما تختلفان في اتجاه التأثير الذي يحدثه هذا الطلب، فبالنسبة لفischer ترتفع الأسعار بارتفاع الطلب على النقود، لكن بالنسبة لمعادلة كمبريدج أو ما يسمى بنظرية الأرصدة النقدية يحاول مارشال أن يوضح أن العلاقة بين الطلب على النقود و المستوى العام للأسعار هي علاقة عكسية حيث أن الارتفاع في الطلب على النقود يؤدي إلى الانخفاض في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، والسبب في ذلك أن المعادلة الأولى ترى أن الطلب على النقود يكون بدافع استخدامه في المبادلات عكس

التفسير الثاني الذي يرى أن جزءاً من هذا الطلب يتم الاحتفاظ به في شكل مدخرات (نقد سائلة) مما يرفع من قيمتها ويخفض مستوى الأسعار.

ما يمكن أن يلاحظ على نظرية كمية النقود هو أن معادلة المبادلات لفيشر تقوم على افتراضات معينة لابد من تحققها لتكون المعادلة صحيحة، ومن هذه الافتراضات:

- أن الحجم الكلي للمبادلات (T) متغير مستقل، بمعنى أنه لا يمكن أن يتغير بكمية النقود (M)، ولكن يمكن أن يكون ثابتاً في المدى القصير فقط لأنه يتأثر بمجموعة من المتغيرات الخارجية، كالنمو الديمغرافي وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية.

- أن الأسعار متغير تابع، وأن أي تغير في حجم كمية النقود سيؤثر بالضرورة في المستوى العام للأسعار بالارتفاع أو النقصان، وهذه العلاقة هي علاقة طردية وليست دالية كما تبين معادلة التبادل.

- أن سرعة دوران النقود ثابتة ولكن لا يمكنها أن تكون ثابتة إلا في الأجل القصير لأنها أيضاً تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية.

- أن حالة التوظيف الكامل هي الحالة الطبيعية للاقتصاد لكن حقيقة الأمر أن هذه الحالة تبقى نظرية لا يمكن تحققها في الواقع حيث تبقى نسبة مهمة من عوامل الإنتاج معطلة لا يستفاد منها وبالتالي يبقى توظيف عوامل الإنتاج جزئياً.

أما بالنسبة لمعادلة الأرصدة النقدية، فهي الأخرى تقوم على نفس الافتراضات التي قامت عليها معادلة التبادل لفيشر، ويبقى الاختلاف بين معادلة المبادلات ومعادلة الأرصدة النقدية أن الأولى

تقوم على العلاقة بين كمية النقود وحجم الإنفاق النقدي في المبادلات، بينما مدرسة كمبريدج من خلال معادلة الأرصدة النقدية، تقوم على الاحتفاظ بالنقود والعوامل التي تدفع الأفراد إلى ذلك.

ثانياً: النظرية الكينزية

يستند تحليل كينز لتفسير ظاهرة التضخم على التقلبات في الإنفاق القومي (المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) كمحدد رئيسي لمستوى الأسعار والتوظيف، مستعينا في ذلك بأدوات تحليلية جديدة، كالمضاعف Multiplier والمعدل Accelerator بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود، وعلى ذلك فإن النظرية الكينزية تفسر كيفية تحديد المستوى العام للأسعار بوسائل مختلفة عن تلك الوسائل التي استندت إليها النظرية الكمية. ومن هذا المنطلق يتحدد المستوى العام للأسعار عند كينز بعوامل العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات، ويعتبر أن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد (عيسى، 1984-1985). ولبيان أثر هذا التفاعل على المستوى العام للأسعار، يفرق كينز بين حالتين: الأولى، حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل، والثانية حالة ما بعد الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل (رمزي، 1980، ص 57).

• الحالة الأولى: التوظيف الجزئي

في هذه الحالة تعتبر كمية النقود سببا لارتفاع الأسعار، وذلك بفعل الاعتبارات السلوكية والهيكلية التي تنظم الاقتصاد العالمي في العصر الحاضر مثل الاحتكارات، وضغوط العمال، هذا بالإضافة إلى العوامل الهيكلية التي تنتظم في بعض البلاد، وخاصة النامية منها. إلا أن الكينزيين يذهبون إلى القول بأن هذا الارتفاع في مستوى الأسعار ارتفاع غير حقيقي، سيزول بزيادة الإنتاج، وذلك حتى مرحلة التشغيل الكامل (عيسى، 1984-1985، ص 104).

• الحالة الثانية: التوظيف الكلي

رغم زيادة كمية النقود بعد تحقق حالة التوظيف الكامل، فإن هذه الزيادة لن تجد القنوات اللازمة لاستيعابها وترجمتها في شكل زيادة في الإنتاج، حيث لا توجد أيدي معطلة، ولا توجد طاقات إنتاجية غير مستخدمة، ولذلك فإن الزيادة في الطلب الكلي ستعكس كلياً على المستوى العام للأسعار، وهذه هي المرحلة التي يسميها كينز بمرحلة الارتفاع الحقيقي في مستوى الأسعار، ويتضاعف الارتفاع في مستوى الأسعار إذا اقترن في هذه المرحلة بمطالبات العمال بزيادات في أجورهم (عيسى، 1984-1985، ص 104).

ما يمكن أن يسجل على هذه النظرية أنها لا تتوافق إلا مع الأنظمة الاقتصادية المتقدمة ولم تكن قادرة على تفسير تغيرات الأسعار في اقتصاديات الدول النامية، وقصور تحليلها على إيجاد الحل لظاهرة التضخم في الدول الصناعية الكبرى التي تتميز بأسواق نقدية مرنة قابلة للتجاوب مع السياسات النقدية والمالية التي اقترحها كينز، بالإضافة إلى أن تطور مشكلات النظام الرأسمالي وظهور حالات يتعايش فيها التضخم جنباً إلى جنب مع الركود أو ما أصبح يعرف بالركود التضخمي أدى إلى طرح سؤال جدوى النظرية الكينزية ومدى شموليتها لحالات التضخم.

ثالثاً: نظرية التوقعات (المدرسة السويدية)

ينبني الأساس النظري للمدرسة السويدية على التوقعات حيث تحتل أهمية كبرى في التحليل النقدي للتضخم فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط، كما تذهب النظرية الكينزية. بل هي تتوقف كذلك على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار،

وتنقسم التضخم بأنه الزيادة في الاستثمار المخطط على الادخار المخطط (الروبي، 2007، ص 49).

وتعتبر حالة التوازن في نظرية التوقعات هي الحالة التي يساوي فيها الاستثمار المخطط مع الادخار المتحقق، أما بالنسبة للاستثمار المتحقق فهو يساوي الادخار المتحقق بحكم تعريفه، ويؤدي عدم التساوي بين الادخار المخطط أو المحقق والاستثمار المخطط أو المتوقع إلى تقلب مستوى الأسعار (زكي، 1980، ص 65). وسبب ذلك هو وجود فائض في العرض والطلب بناءً على توقعات الاستثمار والادخار، فارتفاع الأسعار يعني أن الاستثمار المخطط أكبر من الادخار المخطط، والعكس في حالة انخفاض الأسعار.

وتبقى هذه النظرية هي الأخرى صالحة في إطار اقتصاد رأسمالي يتميز بالمرونة ووجود سوق مالية ونقدية على درجة عالية من الكفاءة تمكن من توقع دقيق لنسب الاستثمار والادخار في الاقتصاد، وهذا ما قد لا يتحقق في اقتصاديات الدول الناشئة.

رابعاً: النظرية المعاصرة لكمية النقود (مدرسة شيكاغو)

حاولت المساهمة الفكرية لملتون فريدمان الاستفادة من الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، كما استفاد من التحديات التي واجهته التحليل الكينزي لتفسير التضخم، ما ساهم في إعطاء تحليل جديد للتضخم ساهم في طرح حلول جديدة لتجاوز إشكالية تعايش التضخم والركود التي ظهرت سنوات السبعينيات من القرن الماضي.

تميزت نظرية فريدمان في تحليلها لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي وكذلك التحليل الكينزي لهذا الجانب، لقد أدخل فريدمان مفهوم الثروة كمحدد أساسي

الطلب على النقود ومفهوم الثروة بحسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل إذ يتكون إضافة إلى النقود من الأسهم والسندات والسلع المادية الإنتاجية ورأس المال البشري (الوردي، 2010، ص 63). ومنه فإنه يرى عدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة على المدى الطويل، وأن التضخم ظاهرة نقدية تعبر عن اختلال التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج نظراً لنمو المعروض النقدي بمعدل أكبر من معدل الإنتاج (حداد، 2023-2024، ص 70).

نستنتج من تحليل فريدمان أن المستوى العام للأسعار يتغير تبعاً للتغير في متوسط نصيب وحدة إنتاجية من كمية النقود، أي إذا زادت كمية النقود بسرعة عن الناتج الوطني حدث التضخم والعكس صحيح، حيث تختلف وجهة النظر هذه عن النظرية الكلاسيكية كونها لا تفترض حالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج بل تعتبر أن حجم الإنتاج متغير شأنه شأن كمية النقود التي قد يرغب الأفراد الاحتفاظ بها.

وما يمكن أن ينتقد في نظرية فريدمان هو انطلاقه من نظام رأسمالي محض، يتميز بالفعالية أي يقوم على قانون العرض والطلب، وهذا ما قد لا يتحقق في نظام اقتصادي متخلف أو في طور النمو، وبالتالي يبقى السؤال مطروحاً إلى أي مدى قد توافق أفكار النظرية المعاصرة لكمية النقود الاقتصادية الناشئة؟

من خلال عرضنا لمختلف النظريات الاقتصادية في إطار الفكر الاقتصادي الرأسمالي نجد أن التضخم تم تفسيره بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية في كونه ناجم عن ارتفاع كمية النقود مع انخفاض قيمتها، بينما استندت النظرية الكينزية على تفسير التضخم بناءً على التقلبات في الإنفاق القومي، واعتباره كمحدد للمستوى العام للأسعار، لكن نظرية التوقعات للمدرسة السويدية اعتبرت أن التضخم

ناتج عن اختلال التوازن بين الاستثمار المتوقع أو المحقق والادخار المتوقع أو المحقق، أما بالنسبة لنظرية المعاصرة فإن التضخم ناتج عن زيادة كمية النقود بسرعة عن الناتج الوطني.

المطلب الثاني: أدوات علاج التضخم في الاقتصاد الرأسمالي

يبقى الهدف الأساسي من المساهمات الفكرية التي قدمتها المدارس الاقتصادية هو إيجاد الحلول الناجعة لمحاربة التضخم والحد من الآثار المترتبة عنه، ولعل من أبرز الإجراءات التي خلص إليها التطور الفكري في الاقتصاد هي السياسة النقدية والسياسة المالية وبعض الإجراءات الأخرى التي تعتمد الدول إلى اتخاذها للحد من التضخم كمراقبة الأسعار والتدخل المباشر في الأسواق.

الفرع الأول: علاج التضخم بالسياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية الطريقة التي تتبعها السلطات النقدية لتوجيه كمية النقود عند التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف معين (خليفة، 2011، ص 517)، حيث تعتبر السياسة النقدية من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية لأي دولة، إذ تحاول الدول التدخل للسيطرة على الاقتصاد والتحكم في حالته في الأجل القصير، من خلال أدوات السياسة النقدية. ومن بين هذه الأدوات يمكن اعتبار الأدوات التالية أدوات تساعد على معالجة التضخم، مثل سياسات رفع الفائدة، وسياسات سعر الخصم، وتنظيم السوق لمنع ارتفاع الأسعار المفرط، وسياسة الاحتياطي القانوني. رفع أسعار الفائدة الموجهة: زيادة معدلات الفائدة هي إحدى أدوات البنك المركزي التي يستخدمها من أجل جذب أكبر قدر ممكن من السيولة الموجودة في الأسواق مما يساعد على تخفيض معدل الطلب الكلي على السلع والخدمات وخفض الأسعار أو على الأقل استقرارها (فضل، 2023، ص

517). بالإضافة إلى أن أسعار الفائدة المرتفعة تشجع الأفراد على ادخار النقود التي يكون لها عائد أكبر وبالتالي تعتبر وسيلة رئيسية لامتناع فائض السيولة من الاقتصاد.

سياسة سعر الخصم:

سعر الخصم والذي يطلق عليها أيضا سعر البنك وأيضا سعر إعادة الخصم، هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته الملجأ الأخير للإقراض. ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولا على كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي، وثانيا على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه المصارف التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية (الدوري، السامرائي، 2013، ص 162).

تساهم سياسة سعر الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على التضخم من خلال رفع سعر الخصم الذي يؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض للبنوك التجارية مما يجعل القروض أكثر تكلفة للعملاء والأفراد والشركات، بالإضافة إلى أن ارتفاع سعر الخصم يؤدي إلى تقليل كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، مما يقلل من السيولة النقدية، كما يقلل من حجم الإنفاق نتيجة لزيادة تكلفة الاقتراض الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يساهم في الحد من التضخم.

ويمكن أن نستنتج الفرق بين سعر الفائدة الموجهة وسعر الخصم كون الأول يعتبر مقابل استخدام المال المقرض وله تأثير كبير ومباشر على أسعار الفائدة في الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل، كما يستخدم كأداة رئيسية للسياسة النقدية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية مثل التحكم

في التضخم والنمو، بينما الثاني يؤثر بشكل أساسي على البنوك التجارية وحجم السيولة لديها في المدى القصير. بشكل عام فكلتا الأداتين تمارس تأثيرها من أجل تحقيق استقرار اقتصادي والمواجهة التضخم من خلال التحكم في السيولة النقدية، لكنهما تختلفان في حجم التأثير ونطاقه.

سياسة السوق المفتوحة:

يعتمد البنك المركزي على عمليات السوق المفتوحة وتعد من أهم أدوات السياسة النقدية، ويلجأ إليها بواسطة بيع وشراء الأوراق المالية وأهمها السندات الحكومية بهدف التأثير في حجم عرض النقد (أبا محمد، 2019، ص 21). من خلالها يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، كأذونات الخزنة، وبعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية والسوق المالي عندما يرغب في زيادة حجم سيولة السوق النقدية، في حين يقوم ببيع الأوراق المالية للجمهور والبنوك التجارية في حالة رغبته في تنفيذ سياسة انكماشية بهدف تخفيض سيولة السوق النقدية للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان (القطابري، 2011، ص 31).

في حالات التضخم، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعاً لبعض السندات والأوراق والأسهم المالية، وهذا يقلل الاحتياطات النقدية المحفوظة لدى البنوك التجارية، مما يجعل هذه الأخيرة تخفض من حجم الائتمان والقروض، وهذا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الكلي، مما يحد من التضخم (شامية، 1968، ص 328). إلا أن سياسة السوق المفتوحة تبقى محدودة الفعالية لأنه قد لا تتخرب بعض البنوك في هذه العملية إذا كان لها ما يكفيها من السيولة، حيث يبقى الانخراط في هذه العملية اختيارياً وليس ملزماً بقوة القانون.

الاحتياطي القانوني: يمثل النسبة التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها من التزاماتها الحاضرة (أي أرصدة تمثل نسبة من الودائع) في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي، وهذه النسبة القانونية للاحتياطي النقدي تمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودايعها، ويحق للبنوك التجارية استخدام الزائد من الودائع عن هذا الاحتياطي في مختلف أعمال البنك، كالقروض والاستثمارات وغيرها (شامية، 1968، ص 328).

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من أهم وسائل الرقابة المصرفية الكمية المباشرة، ويضطلع بدور أساسي في تحقيق أهداف السيولة والأمان فنسبة الاحتياطي تؤثر في الحجم الكلي للائتمان بفعل تغيير هذه النسبة بين رفعها وخفضها، وهذه العملية هي المقصود الأساسي باعتبارها أداة للرقابة التي يمارسها البنك المركزي (أبا محمد، 2019، ص 17).

تساهم هذه الأداة في الحد من التضخم، حيث إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة التضخم، فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي، الأمر الذي يؤدي إلى نقص السيولة عند البنوك التجارية، مما يؤدي مباشرة إلى تقليص حجم الإقراض، وبالتالي تراجع الإنفاق الكلي وانخفاض الطلب مما يحد من التضخم.

الفرع الثاني: علاج التضخم بالسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من الأدوات التي يتم استعمالها لمحاربة التضخم حيث تنطوي هذه السياسة على تدخل الدولة ممثلة ببعض المؤسسات (وزارة المالية) لتوجيه الإيرادات والنفقات بشكل عام بهدف التقليل من آثار التضخم ومحاولة كبحه من خلال مجموعة من التدابير.

إن السياسة المالية إنما يقصد بها السياسة الحكومية فيما يتعلق بالضرائب والانفاق العام والاقتراض العام. فالتغيرات في الانفاق الكلي من الممكن ان تتأثر بالإجراءات المالية. ولمكافحة التضخم فان الاجراءات المالية انما تتضمن زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي (خليل، 1986، ص 637). من خلال الإجراءات التالية:

- أولاً: تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

- ثانياً: قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور عن طريق إصدار السندات الحكومية، وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

- ثالثاً: زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخل المرتفعة، وزيادة معدلات الضرائب المفروضة على الدخل وهنا سيكون الدخل قد تم تقليله بشكل مباشر.

- رابعاً: خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد لمتداول في الأسواق (رزق، 2010، ص 138).

ويبقى الهدف من الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها على مستوى السياسة المالية هو تخفيض الطلب الكلي، فبارتفاع الضرائب تنخفض الأجور نسبياً، كما تؤدي سياسات خفض الإنفاق الحكومي إلى تقليل كمية السيولة النقدية وتخفيض نسبة العجز في الميزانية، وبالتالي تراجع الطلب الكلي

مقارنة بالعرض الكلي مما سيؤدي إلى انخفاض في المستوى العام للأسعار وبالتالي الحد من حدة التضخم، إلا أن السياسات المالية يجب أن تكون متوازنة لكيلا تسبب ركودا اقتصاديا قد ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية.

كما يمكن للدولة أن تلجأ لوضع قيود مباشرة للحد من ارتفاع الأسعار ومن أهم وسائل سياسة القيود المباشرة نجد:

- تحديد الأسعار: يقصد بهذه الوسيلة أن تعمل الدولة على تثبيت الأسعار، وإيقافها عند المستوى المناسب أي تستهدف جعل الأسعار في مستوى أقل عما لو تركت لتفاعل العرض والطلب (الروبي، 1973)، لكن تبقى هذه الآلية محدودية الفاعلية نظراً لتداخل مجموعة من الاعتبارات كعدم امتثال التجار وتنامي التعامل في السوق السوداء بعيداً عن رقابة الدولة.
- بطاقات التموين: تتدخل الدول بوضع نظام يقوم بتحديد الاستهلاك من السلع الضرورية، وتوزيع الموارد في المجتمع، أو تقنين السلع مما يؤدي إلى وقف عمل جهاز الأسعار لفترة معينة، حيث إن الحكومة قد حلت محله (عوض، 1972، ص 252)، وتحدد هذه البطاقات نصيب كل أسرة من المواد الضرورية للاستهلاك.

- منح الدعم: تبتغي الدولة من خلال هذه السياسة تثبيت سعر سلعة معينة على أن تؤدي الدولة فارق السعر في السوق (كمثال على ذلك دعم غاز البوتان من طرف الدولة المغربية).
- رغم اختلاف أدوات التصدي للتضخم بين السياسة النقدية والمالية، والأدوات المباشرة للتحكم في الأسعار، يضل الاقتصاد يتأرجح بين حالات التضخم والركود، ويبقى البحث مستمرا لإيجاد أدوات أكثر فعالية قادرة على مكافحة التضخم دون التأثير سلبا على التنمية الاقتصادية أو التسبب بالركود.

المبحث الثاني: التضخم من منظور الاقتصاد الإسلامي

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من المبادئ التي يستمدّها من الشريعة الإسلامية، هذه المبادئ التي تهدف بالأساس إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع، في إطار من الشفافية وسيادة القيم النبيلة والأخلاق الحميدة في كل المعاملات الاقتصادية. في هذا السياق سنحاول في الجزء الثاني من هذه الدراسة تسليط الضوء على تحليل الفكر الاقتصادي الإسلامي لظاهرة التضخم، والأسباب التي تؤدي إليها من وجهة نظر المفكرين الإسلاميين، ثم الحلول التي تقدم لتجاوزها في إطار الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: التضخم من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

حاول الفكر الاقتصادي الغربي ممثلاً في مجموعة من المدارس الفكرية تفسير أسباب التضخم بالاعتماد على مجموعة من التفاعلات التي تحدث إما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار أو بين الطلب الكلي والعرض الكلي، لكن هل سيحلل الفكر الإسلامي هذه الظاهرة بناء على التفاعلات التي تحدث بين المتغيرات الاقتصادية أم سيركز وجهة نظره على عناصر أخرى لتفسير التضخم.

الفرع الأول: التضخم في الاقتصاد الإسلامي

لم يظهر مصطلح التضخم الذي يشير إلى الارتفاع المستمر في الأسعار، إلا في العصور الحديثة، ولم يكن معروفاً في الفكر الإسلامي القديم، ومع ذلك، تم التطرق إلى مسألة النقود المغشوشة في كتابات المفكرين الإسلاميين القدماء، والتي تسبب مشكلة على مستوى قيمة النقود وتداولها، وما تولده من ارتفاع في الأسعار، وهذا في جوهره يتوافق مع ما يعرف اليوم بالتضخم. سأحاول فيما يلي تقديم بعض النماذج من التاريخ الإسلامي عرفت غلاء في الأسعار، أو انخفاضاً في قيمة النقود.

أ- صور التضخم في التاريخ الإسلامي

- في عهد الرسول ﷺ

حدث ارتفاع في مستوى الأسعار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم جاء ذلك فيما رواه أنس رضي الله عنه قال: «غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله، سعر لنا فقال: إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق. وإنني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال» (برهوم، 2009، ص 156).

إن ارتفاع الأسعار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هو حالة طبيعية ناشئة عن زيادة الطلب على العرض، أو ربما يكون تحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى أسعار أعلى، كما أشار عدد من الفقهاء أن ارتفاع الأسعار في عهد النبي كان طبيعياً قد يكون ناشئاً عن قلة العرض وارتفاع الطلب لأسباب طبيعية كقلة الأمطار أو زيادة النمو الديمغرافي (عيسى، 1984-1985، ص 207).

- في عهد سيدنا عمر

عهد سيدنا عمر تحدث المؤرخون عن قحط شديد عام الرمادة، أصاب العرب بنقص الثمرات والأموال، استغاث فيه الخليفة عامله عمرو بن العاص فحفر الخليج من حاشية القسطنطين إلى القلزم، وأرسل فيه الأقوات لمكة والمدينة، ونرى ذلك القحط أزمة إنتاج ونقود مما يحدث عقب الحروب، عالجها عمر باستيراد المحاصيل من الخارج، وقد قام بتضخيم النقود وإكثارها لتفي بحاجات المسلمين التي كثرت وزاد فيها التعامل بالدرهم المعروفة بالدرهم البغلية نسبة إلى أحد سراق الفرس واسمه رأس البغل»، أمر عمر دار الضرب الفارسية أن تنقص وزنها فتجعله ستة مثاقيل لكل عشرة

دراهم بدلاً من مثقال لكل درهم، وأن تكتب عليها «الله أكبر»، وهذا الذي فعله عمر هو ما نسميه بلغة الاقتصاد تضخيم النقود بتخفيض الوزن (مهران، 2015، ص 17).

- في عهد عمر بن عبد العزيز

سئل الخليفة عمر بن عبد العزيز عن غلاء الأسعار في زمانه ففسر سبب ارتفاع الأسعار في عهده بالجزية، فقد كان من قبله يعسرون دافعي الجزية مما يضطرهم بيع منتجاتهم بأسعار أقل نظراً لأنهم مضطرين لبيعها بأي ثمن لتسديد الجزية، وهذا يتولد عنه زيادة في العرض مع قلة الطلب أو ثباته فتتخفض الأسعار، أما في عهده، فإن حرية البيع والشراء وعدم إعسار دافع الجزية أدت إلى التقائي عاملي العرض والطلب الفعليين في نموذج منافسة، ما أدى إلى أن تكون الأسعار نسبياً مرتفعة عن الفترات التي قبله وهذا يعني أن مستوى الأسعار المتحقق في عهده، هو مستوى الأسعار الطبيعي الذي يجب أن يتحقق في العهود التي سبقتة إذا توفرت لها نفس الظروف (عيسى، 1984-1985، ص 208).

من خلال النماذج التي تم التطرق لها نلاحظ أن جوهرها يطابق ظاهرة التضخم حيث ترتفع الأسعار مقابل انخفاض في قيمة النقود، كما يختل التوازن بين العرض والطلب وهذا هو الأساس الذي ينطلق منه علماء الاقتصاد اليوم لمحاولة تفسير التضخم، إذن نخلص إلى أن الدولة الإسلامية عرفت فترات يمكن وصفها بأنها فترات تضخم.

– عصر الخلفاء العباسيين

ومن التضخم ما حدث في عهد العباسيين حين أنقص عبد الله بن محمد وزن الدرهم حبة، ثم حبتين، فيما ضربه من النقود بالأنبار؛ وقد اضطره إلى ذلك قلة موارده من الفضة وكثرة ما أنفقه في القضاء على الفتن والثورات التي شرد وقتل فيها الكثيرين، حتى لقبوه بالسفاح (مهران، 2015، ص 17).

أما هارون الرشيد فإنه وإن حارب الروم في بعض معارك برية وبحرية، إلا أنها كانت قصيرة لم تؤثر على ميزانيته التي ضخها وزيره جعفر البرمكي المتلاف الذي نشر البذخ على الأعوان، والإسراف في القصور والإصلاحات، فلم يكن يستطيع ذلك لولا أنه أنزل من وزن الدرهم ثلاثة أعشاره، كما أنقص من وزنه الدينار، حتى إنك لتجد في المتحف البريطاني نقوده هذه أقل وزناً وعبارة عن نقود أسلافه. ولما قتل هارون جعفرًا عهد إلى السندي بإصلاح العملة ففعل (مهران، 2015، ص 18).

من خلال تحليل غلاء الأسعار في التاريخ الإسلامي، يمكننا أن نستنتج أنه لا يمكن اعتبار أي موجة غلاء تضخمًا إلى إذا ارتبط هذا الغلاء بانخفاض قيمة النقود وتراجع قدرتها الشرائية بشكل مستمر مع مرور الزمن، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الفترات من التاريخ الإسلامي، مما يجعل التضخم ظاهرة نقدية قديمة. ومع ذلك، فإن التضخم كمصطلح فهو حديث العهد.

الفرع الثاني: التضخم في الفكر الإسلامي

لم يتكلم الفقهاء المتقدمون عن التضخم بهذا اللفظ؛ وذلك لأن النقود في عصر الصحابة والفقهاء الأوائل كان الغالب عليها أنها من النقود الذهبية (الدينار) أو النقود الفضية (الدرهم)، والنقود الذهبية والفضية قيمتها ثابتة لا تتغير إلا بمقدار ضئيل جدا لا يؤثر على قيمة مدخرات الناس، ولا يؤثر في قيمة الديون. لكن بعد ظهور الفلوس أي النقود المضروبة من غير الذهب والفضة، تغيرت قيمتها

مما أثر على المدخرات، وعلى قيمة الديون، وقد تناول الفقهاء القدامى آثار ومسببات هذه التغيرات الطارئة على الفلوس، فظهرت مفاهيم غلاء الفلوس، ورخص الفلوس، وكساد الفلوس وانقطاع الفلوس (فضل، 2023، ص 502-503).

يحدث غلاء الفلوس بسبب ارتفاع الطلب عليها وكثرة استخدامها وإدخالها، أو عدم قيام الدولة بإصدار الكمية الكافية منها لسد حاجة الناس من جهة، أو قلة الطلب عليها وكثرة المعروض منها في السوق إلى أن تنخفض قدرتها الشرائية من جهة أخرى، وهذا ما يعرف في العصر الحالي بالتضخم.

وقد قدم نقي الدين المقرئ في القرن التاسع الهجري تحليلاً متكاملاً عن أسباب ظاهرة غلاء ورخص النقود وما يترتب عليها من انخفاض للقيمة الحقيقية للنقود، وبين أثر العامل النقدي فيما يتعلق بكمية النقود في النشاط الاقتصادي من خلال أثرها في المستوى العام للأثمان (رجب، 2009، ص 159)، إذ يرى أن النقود التي تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط (المقرئ، 2007).

كما لاحظ المقرئ افتقاد النقود النفيسة (الذهبية والفضية) تاركة المجال للنقود النحاسية في التداول خلال فترة المجاعة، ذلك لأن ارتفاع الأثمان خفض من القيمة الشرائية للنقود، والذهب والفضة بكونهما معدنين نفيسين، فقد ارتفع ثمنهما بالمقارنة مع سعر الصرف، فزاد في استهلاكهما في صناعة الأواني والسلع الصناعية لأنها أصبحت أكثر مردوداً وباستخدام عمليتين أحدهما في معدن أثن من معدن الأخرى تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين إلى الاحتفاظ من التداول النقدي

وتحل العملة الأخرى، وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة من التداول، وهذا جوهر قانون غريشام (رجب، 2009، ص 33).

في الماضي لم يكن التضخم كمصطلح معروفاً، فقد ظهر هذا المفهوم حديثاً مع بدء الاعتماد على الفلوس كوسيلة أساسية في المبادلات بدلاً من النقود الذهبية والفضية، وظهور الفلوس المغشوشة هو ما زاد من انتشار التضخم وحدته، فمع انخفاض قيمة الفلوس بشكل كبير ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ نتيجة لذلك.

في الاقتصاد الإسلامي المعاصر، انطلق معظم الباحثون في هذا المجال من التفسيرات التي قدمها رواد المدارس الفكرية الغربية محاولين دراستها وتحليل نقاط ضعفها، لكنهم ركزوا على دراسة الآثار التي يسببها التضخم على الاقتصاد، واستتباط الوسائل التي يمكن أن تعالج هذه الظاهرة في إطار الاقتصاد الإسلامي، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أن نظام (الغنم بالغرم) الذي يقوم عليه نظامي المشاركة والمضاربة في الاقتصاد الإسلامي، يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة والاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود وذلك لأن الاستثمار والادخار في هذين النظامين لا يرتبطان بتقلبات سعر الفائدة، بل بالربح الذي يكون المؤشر الحقيقي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال، بالإضافة إلى تخفيض كلفة الإنتاج لأنها لن تحتوي على الفائدة ككلفة إضافية لتكاليف وسائل الإنتاج، كما يضيف أن تحريم الاحتكار في الاقتصاد الإسلامي سيساعد نسبياً على تخفيض الأسعار (عيسى، 1984-1985).

ويستنتج من هذا أن الفلسفة التي يقوم عليها التمويل الإسلامي القائمة على استبعاد التعامل بالفائدة، والمتمثلة في المشاركة والمضاربة تشجع على زيادة الاستثمار ومحاربة الادخار، وبالتالي زيادة

الإنتاج بتكلفة أقل من نمط الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي تغطية الطلب من خلال تحقيق توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ظل استقرار المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: حلول الاقتصاد الإسلامي لمكافحة التضخم

سنحاول تصنيف الحلول التي قدمت لعلاج ظاهرة التضخم في إطار الاقتصاد الإسلامي إلى حلول تندرج ضمن السياسة النقدية وحلول تندرج في إطار السياسة المالية، لنقارن في الأخير هذه الحلول بين النظامين الاقتصاديين الإسلامي والرأسمالي.

الفرع الأول: حلول السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

تتمثل أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي فيما يلي:

- **إشراف الدولة على الإصدار النقدي:** تبقى للدولة في ظل نظام اقتصادي إسلامي دور الإشراف على عملية الإصدار النقدي بما يسمح بالانتعاش الاقتصادي والمحافظة على التوازن بين العرض والطلب على النقود (عيسى، 2011، ص 212)، وهذا الإشراف يتمحور حول مراقبة الإصدار النقدي وعدم السماح بإصدار نقود بشكل أكثر من الطاقة الإنتاجية للدولة وقدرتها الاقتصادية لأن ذلك يؤدي بشكل مباشر إلى انخفاض قيمة النقود وارتفاع الأسعار، ويبقى الهدف من إشراف الدولة على الإصدار النقدي هو تحقيق الاستقرار النقدي من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

- **منع التعامل بالفائدة (الربا) واستبداله بالعائد الفعال:** سعر الفائدة يعد أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الرأسمالي لمكافحة التضخم، من خلال رفع أسعار الفائدة الموجهة التي تؤثر على معدلات الإقراض والادخار. حيث ترتفع

كلفة الإقراض فتتراجع معدلات الإقراض، وترتفع عائدات الادخار فينتقلص الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي يتراجع الطلب مقارنة بالعرض فيخفض المستوى العام للأسعار فتتراجع معدلات التضخم.

في إطار الاقتصاد الإسلامي يمكن استبدال عائد الفائدة بعائد الربح الذي يعتبر تدفقا حقيقياً نتيجة استثمار المال بالمشاركة أو المضاربة أو البيع والشراء، يبقى هذا الربح خاضعا لمبدأ الغنم بالغرم بخلاف الفائدة التي تكون مضمونة يستفيد منها رب المال في جميع الأحوال كلل الاستثمار بالربح أو مني بالخسارة.

يساهم عائد الربح في تقليل آثار التضخم طريق تشجيع الاستثمار وتقليل رغبة الأفراد في الادخار، مما يساهم بشكل كبير في الرفع من نسبة الإنتاج بما يحقق التوازن مع الطلب، وبالتالي استقرار الأسعار.

- **توحيد العملة:** إن العمل على توحيد العملة في إطار اقتصاد إسلامي بين الدول الإسلامية، سيساهم بشكل كبير في الحد من التضخم ولا سيما التضخم المستورد، حيث يتحقق التكامل الاقتصادي في ظل الوحدة الاقتصادية بين دول العالم الإسلامي، ويقلل الحاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من الاحتياطات الأجنبية وشراء العملات الخارجية مما يحقق استقرار أسعار الصرف وخفض تكاليف المعاملات التجارية الخارجية والرفع من قيمة العملة الموحدة وبالتالي خفض معدلات التضخم (رجب، 2009).

- **الصكوك الإسلامية:** هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو مشروع مستند على عقد شرعي وبعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب

الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص 238).

تساهم الصكوك الإسلامية في معالجة الضغوط التضخمية من خلال أنها تتيح الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدامها ضمن إطار السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة الزائدة في السوق (مصطفى، السعدية، 2017)، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كمية النقود في الاقتصاد وارتفاع قيمتها مما يساهم في الحد من ظاهرة التضخم.

كما تساهم الصكوك الإسلامية في توجيه الاستثمار من خلال توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع التنموية الكبرى، بالإضافة إلى توزيع عوائد هذه الاستثمارات بشكل عادل من خلال تقسيم الأرباح والخسائر بين الأطراف وتقليل كلفة الإنتاج مما يساهم في استقرار المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني: حلول السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي

ترتبط السياسة المالية بالإيرادات والنفقات التي تدخل في تكوين ميزانية الدولة، ومن السياسات التي تنضبط لأحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي ومجال المعاملات نجد بعض الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لمحاربة ظاهرة التضخم أو الحد منها، وهي كالاتي:

أ- آلية الزكاة

تعتبر الزكاة من ركائز الاقتصاد الإسلامي فهي في الأصل ليست معدة لمعالجة التضخم، لكنها تعد أحد أهم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي التي يمكن من خلالها تخفيف الضغوط التضخمية وإحداث توازن بين كمية النقد والمعرض السلعي (فضل ، 2023)، فالزكاة تعطى للفقراء وتعد انتقالاً للمنفعة المالية، وبالتالي تزيد القيمة الحقيقية للمال لأن المال عندما يزيد مع الفرد تبعد

قيمتها النقدية لديه عن حد المنفعة، فيستخدم كثيراً من المال في كماليات هذه الحياة، على العكس من الفرد الذي يمتلك مالا أقل، فهو ينتفع بكل ماله في الاتجاه الصحيح قدر الإمكان، وهكذا عندما ينتقل المال بهذه الصورة من الغني للفقير فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للنقد، وهذا معناه الحد من ظاهرة التضخم (رجب، 2009، ص 159).

ويظهر أثر إخراج الزكاة فيما يتعلق بالتضخم النقدي من خلال إدراك أن الدفع بأموال الزكاة لا سيما الأموال النقدية إلى مستحقيها من أهل الزكاة كالفقراء والمساكين وغيرهم سيزيد من قدرتهم الشرائية الاستهلاكية لا سيما إذا كان إخراج أكثر الناس زكاة أموالهم من النقود في فترة محددة كشهر رمضان. وهذا سيؤدي بدوره دون شك إلى الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات، وسينتج عن هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يعني ازدياد معدل التضخم النقدي. ولمعالجة هذا اقترح بعض الباحثين الاقتصاديين وسيلتين (المصلح، 2006، ص 339-340):

- الأولى: التأخر في إخراج الزكاة؛ وذلك لضبط زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي يفضي إلى ارتفاع معدل التضخم النقدي.

- الثانية: صرف الزكاة في الأصناف التي لا يتسبب صرف الزكاة إليها في زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

ب- تشجيع الاستثمار

حث الإسلام على استثمار المال في العمل والإنتاج بدلاً من الاكتناز، لأنه يعود على المجتمع كله بالقوة والثراء، حيث أن الادخار يسبب تآكل النقود بالصدقة والنفقة، وذلك لأن مهمة النقود هي أن تتحرك، وتتداول لا أن تكتنز (رجب، 2009، ص 159).

تشجع صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمد على المصارف الإسلامية، مثل المشاركة والمضاربة، على الاستثمار من خلال توزيع الربح والخسارة بين جميع الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم أدوات التمويل الإسلامي الأخرى، كالقرض الحسن، في تحريك الأموال ومحاربة جمودها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بتكاليف أقل. هذه الآلية تساهم في استقرار الأسعار وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

ج- التسعير

- انقسمت آراء الفقهاء بين من يقول بعدم جواز التسعير ودليلهم في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم امتنع عن التسعير وجعله مظلمة، كما وصفه البعض بأنه يفوت التراضي الذي جعله الله مبيحاً للتجارة، ولكن بما أن التسعير قد يترتب عليه شيء من الظلم لا يسوغ ذلك منعه بالكلية، بل الواجب تحري العدل في استعماله؛ لتحصيل المصالح المترتبة عليه، ولذلك ذكر العلماء أنه يجب في التسعير أن يكون عن علم بأحوال الأسواق، وأن يراعى في ذلك مصلحة جميع أصحاب السلع والخدمات والمستهلكين (المصلح، 2006). وخلاصة رأي ابن تيمية، وابن القيم في الأمر، أنه إذا لم تتم مصلحة إلا بالتسعير سعر عليهم السلطان تسعير عدل، بلا وكس، ولا شطط وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل. وهذا يدل على أن يجوز التسعير كلما كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بالتسعير ولا تتحقق مصلحتهم إلا به كان واجبا على الحاكم حقا للعامة» (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1983).

تتميز أدوات السياسة المالية في إطار الاقتصاد الإسلامي بتركيزها على مبادئ الشريعة الإسلامية، وتحاول تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة بشكل عادل، وتحفيز الاستثمار الشيء

الذي سيساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب وبالتالي تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

ما يميز أدوات الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي هو أن الأولى تقدم حلولاً حقيقية تسعى لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، بما في ذلك تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ودائمة. على العكس، فإن أدوات الاقتصاد الرأسمالي تتأرجح بين حالتي الازدهار والركود، ففي حالات التضخم تلجأ السلطات إلى تطبيق سياسات تحاول من خلالها السيطرة عليه. لكنها في الغالب تسبب الركود الاقتصادي في المقابل. هذا الركود يضر بالتنمية الاقتصادية ويسبب آثار كارثية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، وقد شهد العالم في القرنين الأخيرين أزمات متكررة ما زال يعاني منها بشكل دوري.

النتائج

من النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أن:

- أن مصادر التضخم متنوعة ومتعددة.
- أن للتضخم عدة أنواع يتحدد كل نوع بحسب مصدره.
- أن نظرية كمية النقود تؤكد على وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.
- أن أي زيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الأسعار والعكس صحيح.
- النظرية الكلاسيكية تفترض ثبات سرعة تداول النقود، وحجم المعاملات، كما تفترض حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

- أن الفرق بين معادلة التبادل ومعادلة الأرصدة النقدية هو أن الأولى ترتبط بحجم الإنفاق النقدي في المبادلات، بينما الثانية تقوم على أساس الاحتفاظ بالنقود والعوامل التي تدفع الأفراد إلى ذلك.
- أن التحليل الكينزي يقوم على التقلبات في الإنفاق القومي كمحدد رئيسي للمستوى العام للأسعار والتوظيف.
- أن التفسير الكينزي للتضخم والحلول التي قدمها لا تصلح للاقتصاديات الناشئة، بل تتطلب اقتصاداً رأسمالياً على أعلى درجة من المرونة.
- أن التوقعات ودورها في تحديد سلوكيات الأفراد والشركات تلعب دوراً محورياً في تفسير ظاهرة التضخم.
- أن الحلول التي قدمها الاقتصاد الرأسمالي في إطار السياسة النقدية والمالية يؤدي تطبيقها إلى التآرجح بين حالتي الركود والتضخم.
- أن التاريخ الإسلامي عرف حالات تضخم رغم أن هذا المصطلح لم يكن موجوداً.
- ارتباط التضخم في الفكر الاقتصادي الإسلامي بقيمة النقود.
- حلول السياسة النقدية في إطار الاقتصاد الإسلامي تهدف بشكل عام إلى الحفاظ على قيمة النقود، من خلال إشراف الدولة على الإصدار النقدي وتوحيد العملة.
- تمكن آلية منع التعامل بالفائدة واستبدالها بالعائد ثم مسألة إصدار الصكوك الإسلامية من إدارة السيولة في الاقتصاد بشكل فعال.

- تساهم السياسة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة من خلال الزكاة والتسعير والتشجيع على الاستثمار من تقسيم الثروة بشكل عادل بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الإنتاج بتكلفة أقل مع تحقيق التوازن بين العرض والطلب وبالتالي ضمان استقرار المستوى العام للأسعار.

المقترحات

- تكثيف الدراسة والبحث لمعرفة السبب الرئيسي وراء التضخم، لمعرفة نوع السياسات النقدية والمالية الصحيحة القادرة على التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.
- التدرج في تنفيذ السياسات الاقتصادية الموجهة لمحاربة أو علاج ظاهرة التضخم من الأقل تأثيراً على الأفراد والمؤسسات إلى الأكثر شدة في حالة عدم بلوغ الأهداف المحددة لعلاج التضخم.
- الانفتاح على الحلول التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي ومحاولة دمجها النظام الرأسمالي في أفق التحول إلى نظام إسلامي في الاقتصاد.
- تكثيف الإعلام والتواصل بهدف توعية الأفراد بمشكلة التضخم وأسبابها ونتائجها، لضمان انخراط الجميع في محاربة التضخم، وتوجيه سلوكيات الأفراد الاستهلاكية وخططهم الادخارية والاستثمارية.
- ترشيد نفقات الدولة إلى المجالات الحيوية ومحاربة الفساد المالي بما من شأنه المساهمة في تعزيز السياسات الاقتصادية الرامية إلى محاربة ظاهرة التضخم.

المصادر والمراجع

1. أبا محمد، إبراهيم، (2019، مايو)، الصيغ المتوقعة لرقابة بنك المغرب على الأبنك التشاركية (الإصدار الأول)، الجمعية المغربية للاقتصاد الإسلامي.
2. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، (2009)، الجامع الكبير "سنن الترمذي" (أحمد برهوم، المحقق والمخرج؛ ط 1، ج 3)، دار الرسالة العالمية.
3. شامية، أحمد زهير، (1968)، اقتصاديات النقود والبنوك (ط 2)، مطبعة المعارف بغداد.
4. المقرئ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي، (2007)، إغاثة الأمة بكشف الغمة (كرم حلمي فرحات، الدراسة والتحقيق؛ ط 1)، عين للدراسات والأبحاث الإنسانية والاجتماعية مصر.
5. القاضي، حسن محمد، (2014)، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
6. المصلح، خالد بن عبد الله، (2006)، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي.
7. خليفي، عيسى، (2011)، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي (ط 1)، دار النفائس عمان.
8. زكي، رمزي، (1980)، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها (ط 1)، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر.
9. الطويل، رواء زكي، (2010)، محاضرات في الاقتصاد السياسي، زهران للنشر.
10. الدوري، زكريا، والسمرائي، يسرا، (2013)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار النيازوري العلمية عمان.

11. مهران، زكريا، (2015)، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة مصر.
12. خليل، سامي، (1986)، النظريات والسياسة النقدية والمالية، كاظمة للنشر الكويت.
13. حداد، صالح، (2023-2024)، أثر التضخم المستورد على هيكل الواردات -دراسة حالة الجزائر - (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
14. رزق، عادل، (2010)، إدارة الأزمات المالية العالمية (ط 1)، مجموعة النيل العربية مصر.
15. مصطفى، العرابي، والسعدية، حمو، (2017، مارس)، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد-ماليزيا أنموذجاً-، مجلة البشائر الاقتصادية، 3(1).
16. عبد الله، فضيل سليم فضل، (2023، أكتوبر)، إجراءات مواجهة التضخم في ضوء الفقه الإسلامي، مجلة الشريعة والقانون، 42.
17. عوض، فؤاد هاشم، (1972)، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية القاهرة.
18. الأفندي، محمد أحمد، (2020)، النظريات الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، مركز الكتاب الأكاديمي.
19. القطابري، محمد ضيف الله، (2011)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (ط 1)، دار غيداء الأردن.

20. الوردي، محمود حسين، وسمحان، حسين محمد، وسمحان، سهيل أحمد، (2010)، النقود

والمصارف (ط 1)، دار المسيرة عمان.

21. عيسى، موسى آدم، (1984-1985)، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في

الاقتصاد الإسلامي (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

22. الروبي، نبيل، (1973)، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة دراسة تطبيقية للاقتصاد

المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية.

23. الروبي، نبيل، (2007)، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية.

24. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2007)، المعايير الشرعية

للمؤسسات المالية الإسلامية (البند 2، من المعيار الشرعي رقم 17)، المنامة البحرين.

25. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (1983)، الموسوعة الكويتية (ط 2)، الكويت.

26. رجب، وضاح، (2009)، التضخم والكساد دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار،

دار النفائس.

27. رجب، وضاح، (2009)، التضخم والكساد دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار،

دار النفائس الأردن.

28. VAISH, M C, (2005), Monetary theory (Sixteenth Revised Edition),

VIKAS PUBLISHING HOUSE India.